

القدس والتنمية في ظل الاحتلال

السفير احمد الرويضي¹

مقدمة

القدس المحتلة- القلب النابض للفلسطينيين والعرب، ومقصد المسلمين بعنوانها المسجد الاقصى المبارك، أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، ومقصد المسيحيين بعنوانها كنيسة القيامة،

هذه المدينة، تآت تحت الاحتلال منذ ما يقارب الخمسون عاما، تعاني العزلة، والحصار، والخنق الاقتصادي والملاحقة السياسية والاجتماعية،

فحكومات الاحتلال المتعاقبة تسعى ومنذ احتلال القدس في العام 1967 الى تنفيذ برنامج عنوانه الاساسي تهويد الارض والانسان، وخلق حقائق جديدة تمحو الحقيقة التاريخية الدينية للمدينة ببعدها العربي الاسلامي المسيحي، وبالتالي صادرت الاراضي لبناء المستوطنات، ومنعت البناء الفلسطيني من خلال فرض التخطيط الاسرائيلي الذي خصص 12 بالمئة فقد لبناء الفلسطينيين في اوضاع قانونية معقدة تجعل من المستحيل الحصول على رخص بناء بشكل قانوني، فاصبح 20 الف منزلا فلسطينيا مهددا بالهدم يقطنها حوالي 100 الف مواطن مقدسي، مهددين بطردهم من المدينة للبحث عن سكن اخر خارجها، عدا عن حاجة القدس العاجلة الى 20 الف وحدة سكنية اخرى تستوعب النمو الديموغرافي القائم، حيث أضطر الاف المقدسيون للاقامة خارج القدس وأصبحوا مهددين بسحب هوياتهم بمعنى حرمانهم من حق العودة للاقامة في المدينة وفقا للقوانين الاسرائيلية المطبقة التي تعتبر المقدسي مقيما وليس مواطنا، عليه اثبات مركز حياته الدائم في القدس وإن عجز عن ذلك فقد حق الاقامة والغيت بطاقة هويته، وسحبت اسرائيل عمليا حوالي 14 الف بطاقة هوية خلال العشر سنوات الاخيرة وفقا لمصادر مؤسسات حقوقية.

وفي ظل سياسة الحصار الاقتصادي المتمثلة في عزل القدس عن محيطها بجدار الفصل العنصري، الذي قيد من حرية الحركة، وادى الى فصل تجمعات فلسطينية كبيره عن قلب المدينة، وحال بين وصول الفلسطينيين الى مشاريعهم وأماكن عملهم، فاعاق ذلك الاقتصاد المحلي المقدسي ونتج عنه ضعف القوة الشرائية، ونقل المشاريع وبعض المؤسسات الى خارج القدس وذلك في اطار بحث الفلسطيني عن بدائل لاستمرار حياته، ومع التضيق على برامج السياحة وحصار المؤسسات وفرض الضرائب الباهظة عليها

¹ السفير احمد الرويضي، محامي متخصص في شؤون القدس حاصل على درجة الماجستير في القدس، وله عدد من الاصدارات تتنازل قضايا القدس المختلفة، شغل منصب رئيس وحدة القدس في الرئاسة الفلسطينية ثم مستشارا لشؤون القدس في الرئاسة الفلسطينية، ورأس الفريق الوطني لاعداد الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس للاعوام 2011-2013، وتولى مهامات مختلفة خلال عمله بالرئاسة الفلسطينية، وحاليا يشغل مهمة سفير وممثل لمنظمة التعاون الاسلامي لدى دولة فلسطين بعد افتتاح مكتبها الدبلوماسي لأول مرة في العام 2016.

أجبر بعضها على الإغلاق وبعضها اغلقه الاحتلال بقرار عسكري شمل 24 مؤسسة مقدسية تقدم خدمات تخدم المجتمع المقدسي،

لقد أدت العوامل السابقة مجتمعة، بما فيها فرض إرادة الاحتلال من خلال فرض قوانينه العنصرية على القدس بعد ضمها، الى تسرب رأس المال، فكثير من المؤسسات الاقتصادية نقلت عملها الى خارج القدس، الأمر الذي قلص من فرص العمل، وخفض الرواتب، وأجبر ما نسبته 36% من المقدسيين العمل لدى مؤسسات أسرائيلية، كما نجم عن ذلك الى افقار الفلسطينيين بحيث ان 76% من العائلات الفلسطينية في القدس تعيش تحت خط الفقر.

أمام هذا الواقع، وباعتبار القدس عاصمة الدولة الفلسطينية واعتبارها جزء لا يتجزأ من الاراضي التي احتلت في العام 1967، ومع إعلان تزامب الاخير الذي اعتبر القدس عاصمة لدولة الاحتلال، زاد التضيق على المقدسيين ومؤسساتهم، وبرزت الحاجة العاجلة الى ضرورة الانتقال من حلقة ردة الفعل الى أخذ زمام المبادرة وخلق حقائق على الارض ضمن مفهوم تعزيز صمود المقدسيين ومؤسساتهم القطاعية التنموية وبشكل خاص التعليمية والصحية والاسكان والسياحة والاجتماعية والثقافية والاعلامية والشبابية، وعليه فإن الحاجة الماسة تتطلب دعم أهل المدينة بكل الاماكانات الاسلامية المتاحة.

إن اهم ما تحتاجه القدس في هذه المرحلة لتعزيز صمود أهلها هو دعم مؤسساتها، العنوان الفلسطيني في القدس في غياب العنوان الرسمي الذي يمنعه الاحتلال من ممارسة دوره في خدمة المجتمع، حيث اصحبت المؤسسات المقدسية عنوان العمل في المحافظة على التعليم الفلسطيني، وبرنامج الصحة، وبناء الجيل القادر على المحافظة على الهوية الوطنية الفلسطينية، ولذلك كانت أنشطة هذه المؤسسات هدفا للملاحقة المستمرة من قبل الاحتلال، بالاغلاق احيانا، ومنع أنشطتها بقرارات عسكرية من ناحية ثانية،

أمام ذلك، فإن المتطلب الاساس الان، أن تساهم الصناديق الاسلامية المختلفة في تعزيز مكانة هذه المؤسسات، لتبقى قادرة على خدمة المجتمع المقدسي الذي نحن المسلمون جزء اساسي من مسؤولياتنا حمايته، بتوفير موارد مالية تبقي هذه المؤسسات وتساهم في تعزيز وتمكين دورها في خدمة القدس واهلها.

دور الحكومة الفلسطينية

تحتل مدينة القدس عاصمة الدولة الفلسطينية مكانة خاصة عند الفلسطينيين بشكل عام مسلميه ومسيحييه، وتوليها القيادة الفلسطينية أهمية خاصة بسبب مكانتها بالنسبة للشعب الفلسطينية كعاصمة لدولة فلسطين المستقبلية.

بالرغم من الضائقة المالية التي تمر بها دولة فلسطين الناتجة عن سياسات الحصار والاحتلال وتناقص حجم الدعم الدولي المقدم لدعم الموازنة الذي وصل الى أقل من 40% في العام 2017 (حوالي 470 مليون دولار)، إلا أن الحكومة الفلسطينية تقدم ميزات سنوية لدعم صمود القدس من خلال وزارة شؤون القدس ومحافظة القدس ودعم مباشر للقطاع الخدمي الصحي والتعليمي والرياضي والثقافي، مع ذلك، فإن ما يقدم لا يغطي إحتياجات سكان المدينة المتريدة ولا يتوافق مع حجم التحديات التي تتعرض لها المدينة.

قامت إسرائيل في العام 2002 بإغلاق المؤسسات الفلسطينية في القدس في إطار حملتها لتهويد المدينة ومحاربة الوجود الفلسطيني حتى وصل عدد المؤسسات المغلقة الى أكثر من 26 مؤسسة مقدسية فلسطينية تعنى بتقديم الخدمات الاجتماعية والتعليمية والثقافية والشبابي لمواطني المدينة الفلسطينيين، وهناك أيضاً محاولات محمومة لتهويد التعليم الفلسطيني في المدينة من خلال فرض منهاج إسرائيلي على المدارس

وحرمان المدارس الراضية من أي ميزانيات، ومنع بناء مدارس جديدة، وبالرغم من حجم الضرائب الكبير المفروض على السكان الفلسطينيين في المدينة إلا أن حجم الميزانيات المخصصة لتطوير البنى التحتية يكاد يكون معدوماً، وكنتيجة ممنهجة لهذه السياسات الاحتلالية فإن قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على العمل في القدس أصبح محدوداً جداً وتأثيره لا يرتقي الى حد الكفاف.

الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس الشرقية

بالنظر الى كون القدس مركزا لفلسطين السياسي والجغرافي والاقتصادي والثقافي، اضافة الى كونها رمز الهوية الوطنية الفلسطينية، فإن الواجب ان تتجسد هذه المقولة الى فعل وممارسة، فمن هنا كان لا بد أن تشكل القدس محور اهتمام العمل الرسمي الفلسطيني بمستوياته المختلفة، فتم في العام 2010 وضع خطة تنمية للمدينة تحدد الاحتياجات والبرامج والمشاريع القطاعية، بما يحافظ على المبدئية بطابعها العربي، ويخفف من المعاناة اليومية للانسان المقدسي ومؤسساته التي تقدم الخدمات له، واشير هنا الى الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس الشرقية الاعوام 2011-2013 والتي تشرفت برئاسة الفريق الوطني المعد لها. ثم جرى تحديثها من ديوان الرئاسة مرة اخرة للاعوام 2018-2022.

بالتأكيد فان الخطة الاولى والثانية قد اخذت بالاعتبار الاوضاع الخاصة للقدس كمدينة محاصرة معزولة عن محيطها، ومفروض عليها قوانين الاحتلال التي تستهدف تهويدها، وبالتالي ما استطيع وصفه بان هذه الخطط المعدة، او غيرها المعدة من قبل جهات دولية ومؤسسات مجتمع مدني العبرة فيها بتوفير مستلزمات الدعم اللازمة بما يحقق الهدف من صياغتها.

وما يمكن أن اقله اليوم ان القدس ليست بحاجة الى خطط وإنما بحاجة الى ما يوفر المقومات المادية اللازمة لتنفيذ هذه الخطط والبرامج.

الدور العربي والإسلامي

إمتاز الدور العربي والإسلامي لدعم المدينة بمبادرات محدودة ومتقطعة تتصف في معظمها بالدعم السياسي المعنوي أكثر منه بالدعم المادي، هذا الدعم المحدود جداً لا يرتقي أبداً الى حجم التحديات التي تتعرض لها المدينة، ولا يعكس أهمية المدينة في الوجدان العربي والإسلامي، لأننا إذا اعتبرنا أن القدس هي جزء من عقيدة الإسلام والمسلمين، كونها مسرى رسولنا الكريم وأولى القبلتين، فإن حجم الدعم المقدم لا يتوافق مع هذه الاعتقاد الذي وإن تم ترجمته بحجم يتناسب مع قيمته الدينية والمعنوية فإن الرقم المقدم يجب أن يتضاعف عشرات المرات على الأقل.

يجب أن يدرك كل عربي ومسلم على هذه الأرض أن القدس ما كانت لتصمد وليحافظ على مقدساتها لولا قدرة الله سبحانه وتعالى التي وضعها في السكان العرب المقدسيين الذين صمدوا على أرضها، والذي لولا نضالهم ومقاومتهم الباسلة لثم إستباحة مقدساتها من دولة الاحتلال ومستوطنيتها، وكانوا نجحوا في تنفيذ مخططاتهم المتمثلة ببناء هيكلهم المزعوم مكان مسجدها وتهويدها بالكامل.

وكما يوجد لأحجار المدينة (الأحجار الميثة) قيمة معنوية ودينية فإنه يفترض أن يكون لحجارتها الحية المتمثلة بسكانها نفس القيمة المعنوية والدينية كونهم يشكلون حائط الدفاع الأخير عن المدينة، وكونهم أهل الرباط، وكونهم أهل بيت المقدس الثابتين على الحق الذين يدافعون عن المدينة ويحمونها بأموالهم وأنفسهم

نيابة عن العرب والمسلمين. إن حث الرسول الكريم صل الله عليه وسلم على زيارة بيت المقدس لمن يقدر أو إهداءه الزيت ليسرج في قناديله لمن لم يستطع، لم يأتي من فراغ، وهو تأكيداً منه على المسؤولية الجماعية لكافة المسلمين لمد يد العون لأهل بيت المقدس، وأن لا يتركوا وحدهم.

لم يتصف الدعم العربي والإسلامي للمدينة في يوم من الأيام بالدعم المؤسسي الذي له صفة الديمومة والاستمرارية أو الكفاية وكان عبارة عن إستجابة لبعض الظروف التي مرت بها المدينة كنوع من الإغاثة المؤقتة أحياناً ، وفي أحيان أخرى استجاب الدعم للمتطلبات بشكل محدود بشكل خاص في قطاعي التعليم والصحة، وعليه كانت هناك مبادرات قامت بها بعض الدول ومؤسسات العمل العربي والإسلامي المشترك في محاولة للإستجابة الى التحديات ونذكر منها وكالة بيت مال القدس التي تأسست في العام 1998، صندوق الأقصى الذي أنشئ في العام 2000، ومساهمات البنك الإسلامي للتنمية، والتبرعات المباشرة من خلال بعض المشاريع التي نفذت في القدس من خلال البنك الإسلامي للتنمية الذي يتولى ادارة الصناديق العربية والإسلامية.²

الدور الدولي والاوروبي

انحصر الدعم الدولي والاوروبي بشكل خاص في دعم بعض الاوليات والتي ربما لا تستجيب للمتطلبات الأساسية في القدس، ومع ذلك دعم الاتحاد الاوروبي اعداد الخطة القطاعية للتنمية في القدس في نسخها الاولى للاعوام 2011-2013، وأنشأت بعض الدول ما عرف باسم صندوق القدس تابع لوحدة القدس في ديوان الرئاسة وضعت به بعض الدول الاوروبية اموالا بقصد دعم بعض المؤسسات المقدسية من خلال الرئاسة الفلسطينية في اشارة سياسية ان القدس تحت الاحتلال وجزء من الاراضي الفلسطينية المحتلة، لكن توقف صندوق القدس لاسباب ذاتية فلسطينية مع انتهاء اعمال وحدة القدس في ديوان الرئاسة في العام 2011.

ومع ذلك استمر الاتحاد الاوروبي في توقيع اتفاقية سنوية لدعم القطاعات التنموية في القدس بدأت في العام 2017 ب 2 مليون يورو، وحسب معلوماتي في العام 2018 ب 12 مليون يورو.

خصص الدعم في اقله لدعم قطاع الثقافة والمرأة والطفل، وبعض مشاريع الترميم والدعم القانوني.

وهناك دعم تقدمه بعض الدول الاوروبية تحديدا لبعض المؤسسات، لكن الملاحظ ان هذه المشاريع ليست تشغيلية بمعنى تنتهي مع انتهاء المشروع.

على كل ما اسجله هنا اهمية الدعم الدولي والاوروبي في القدس ومن خلال التنسيق مع الجهاز الرسمي الفلسطيني لما في ذلك من مدلولات سياسية بصرف النظر عن قيمة الدعم.

بالتأكيد تلعب الامم المتحدة واذرعها في القدس دورا في تحديد احتياجات المدينة، وقد اعد مكتب المساعدات الانسانية التابع للامم المتحدة في القدس ورقة احتياجات القدس حدد معالم الدعم المطلوبة لبعض القطاعات، ويمكن القول ان مؤسسة UNDP هي المنفذ لاغلب مشاريع الدعم في القدس للامم المتحدة، حيث تنفذ مشاريع بنك التنمية الاسلامي ايضا في اغلبها، ومنها مشاريع دعم المؤسسات وترميم المنازل.

² ورقة معلومات معدة من قبل وزارة الاقتصاد الفلسطيني قدمت لاجتماع اللجنة مفتوحة العضوية لتنفيذ قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للجامعة العربية في 6-9-2018

معيقات التنمية في القدس

بصرف النظر عن الخطط والبرامج، والدعم المقدم من بعض الجهات المانحة دولية كانت ام عربية واسلامية، فإن معيقات التنمية عديدة في القدس يمكن تلخيصها بالتالي:

1. الاحتلال وقوانينه العنصرية في القدس حيث فرضت اسرائيل قوانينها بعض ضم المدينة وهذا يعني أن اي برامج تحتاج في اغلبها الى موافقة الاحتلال، وبالتأكيد هو يشكل عائق في التنمية المستدامة في القدس.
2. اغلاق بعض المؤسسات الفاعلة في المدينة بقرار من الاحتلال الاسرائيلي وهي مؤسسات نشطة وفاعله ودورها مهم في التنمية وطبعا اهمها الغرفة التجارية الصناعية في القدس.
3. منع النشاطات وملاحقة الفعاليات ومنعها بقرار من سلطة الاحتلال جعل امكانية المحافظة على بعض القطاعات منحصرا في افكار لا يمنعها الاحتلال.
4. غياب الرؤية الواضحة للمؤسسات في القدس، فاعليتها ينتظر المشاريع الممولة وبعض المؤسسات ينتهي دورها وتغلق مع انتهاء المشروع، وهذا يعني استجابة المؤسسات لمتطلبات المشاريع حتى لو لم تناسب تخصص المؤسسة.
5. من المهم التأكيد ان اغلب المشاريع اغااثيه وليس تشغيليه، بمعنى عدم الاستمرارية من جديد استنادا الى الفقرة السابقة، وهذا يتطلب ان تكون مشاريع المؤسسات تشغيليه تساعد في التنمية ومحاربة الفقر والبطالة.
6. المرجعيات في القدس تلعب دورا سلبيا احيانا وتفقد ثقة المانح، بالنظر الى ما تقدمه من معلومات اثناء اللقاءات الثنائية حيث التشكيك بالآخرين من المرجعيات ودورها وفعاليتها مما يجعل الممول يعتمد على ما يجمعه من معلومات بشكل مباشر من اتصالاته المباشرة مع المؤسسات، وهنا ايضا التشكيك بين المؤسسات انفسها، مما يجعل المانح اما يؤسس مؤسسة بالتعاون مع المجتمع المحلي لتنفيذ رؤيته او يبحث عن بدائل لا تنفق والخطط المعدة.
7. ان الموارد المالية قليلة لا تتناسب بالمطلق مع احتياجات التنمية والمحافظة على النمو الديموغرافي وبالتالي يفقد الاهتمام بقطاعات ذات اولية كالاسكان مثلا.
8. ضعف مساهمة القطاع الخاص الفلسطيني وبرنامج عمل لمشاركته ومساهمته بما يضمن ان يشارك المجتمع المقدسي في تخطي العقبات والمساهمة في التنمية والمحافظة على الاقتصاد المحلي المقدسي.

يمكن اضافة العديد من المعوقات لكن باعتقادي تلك اهم المعوقات لتحقيق تنمية حقيقية في القدس.

الخلاصة:

- ينقص عملية التطوير في القدس الاطار المؤسساتي العامل على اساس رؤية استراتيجية شمولية، تدرك حجم التدخلات التي تمت او التي تتم، وتراقب التدخلات الرئيسية للجهات المانحة.
- الحاجة لاليات التنسيق والرقابة والتقويم التي تضمن التنفيذ لمشاريع التطوير.
- اهمية التنسيق والتكامل بين مركبات العمل المقدسي الرسمي والاهلي، بدل من تجزئة الجهود وشرذمتها.

- تكرار النشاطات والمشاريع يؤدي الى غياب الاثر على ارض الواقع، فالمؤسسات العاملة في القدس تعاني بشكل عام من الاجراءات الاسرائيلية وفي العديد من الحالات تسعى للبقاء حتى لو كان ذلك على حساب التخطيط الاستراتيجي وعلى حساب تحقيق الاحتياجات المجتمعية.
- عزل القدس ومنع النشاط الرسمي الفلسطيني فيها لا يجوز أن يبقى عائقا في مساعدة اهل المدينة، العبرة بما يشعر به المواطن من وقوف الجهاز الرسمي معه في معركته المستقلة المتعلقة بحياته اليومية.
- اهمية التركيز على المشاريع ذات الصبغة التشغيلية اذ اغلب المشاريع هي منح لغرض تنفيذ نشاطات وفعاليات تنتهي بانتهاء المشروع وربما في الاغلب بعض المؤسسات تغلق بانتهاء المشروع لغياب التمويل الكافي للاستمرار.
- تعزيز الدور العربي والاسلامي والدولي من خلال تعزيز تقديم الرؤية الفلسطينية الممكنة للتنفيذ لتنفيذ القرارات العديدة الصادرة عن المؤتمرات العربية والاسلامية والدولية.